

البحرين: الهيمنة الفارسية والاتحاد الخليجي



علي حسين باكير

باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية (USAK) تركيا- أنقرة

ملخص الدراسة

لقد أثار الحراك الحاصل في البحرين والتطورات المرتبطة به لغطاً كبيراً يتّصل بنوعية هذا الحراك، ومن يقف وراءه، وما الهدف منه، وما هو مصير البحرين، وما هي طبيعة وحجم الدور الإيراني في التطورات اللاحقة؟ وبالتوازي مع هذه التطورات تم طرح تسريع عملية الاتحاد الخليجي بين دول مجلس التعاون، فيما برز إلى السطح أيضاً اقتراح تحقيق الاتحاد بين المملكة البحرينية والمملكة العربية السعودية.

وفي ظل هذه التطورات، تم تقديم هذه الدراسة لتتناول الوضع البحريني بين الهيمنة الفارسية والاتحاد الخليجي، ولبيان حقيقة العلاقة بين هذه التطورات والحراك البحريني الأخير والآفاق المستقبلية للبحرين في ظل هذه الظروف. وبجانب ذلك تظهر أهمية البحرين في أنها توفر إمكانية الإشراف المائي على الخليج العربي؛ نظراً لسهولة الرسو فيها والانطلاق منها، كما أنها توفر مزايا عسكرية وأمنية متقدمة فيما يتعلق بحماية الخليج ومراقبة الملاحة؛ لكونها تقع تقريباً في منتصف الضفة الغربية للخليج العربي، ولذلك فهي على الدوام كانت قاعدة بحرية متقدمة لكل القوى التي مرّت على الخليج عبر العصور، وأهمهم في العصر الحديث بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة التي تحتفظ بمقر أسطولها البحري الخامس فيها بموجب معاهدة ثنائية بين البلدين.

ولكن لماذا التدخل الإيراني في البحرين هو الأكثر إصراراً ووضوحاً؟ ولماذا المحاولات الإيرانية للإطاحة بالحكم هناك منذ السبعينيات؟ وربما تكمن أهمية البحرين بالنسبة لإيران في أنّ البحرين هي النقطة الأضعف في الخليج العربي، والخاصرة الرخوة لمجلس التعاون الخليجي، والهدف الأسهل ضمن قائمة الأهداف الإيرانية في المنطقة.

ولا شك أنّ مثل هذه المحاولات الإيرانية لاختراق البحرين بحاجة إلى إيجاد استراتيجية متطورة، متداخلة ومتشابكة العناصر تعمل على تفكيك الخطر الإيراني، وتحصّن البلاد، وتتعامل مع الأبعاد الداخلية، الإقليمية والدولية المختلفة للموضوع، مثل تفكيك العامل الشيعي إذ لا بد من فصل وعزل الشيعة الموالين لإيران، ووضعهم تحت ضغط العزل والنبد الاجتماعي عن أولئك العربيين الوطنيين، على الصعيد الداخلي، وتعزيز العلاقات مع الدول الإقليمية التي تنظر إلى إيران كخطر أو كخطر محتمل، خاصة تلك التي تستطيع موازنتها على الصعيد الخارجي.

البحرين: الهيمنة الفارسية والاتحاد الخليجي



علي حسين باكير

باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية (USAK) تركيا- أنقرة

مقدمّة:

أثارت التطورات المرتبطة بالحراك الحاصل في البحرين والذي اندلع في شهر فبراير/شباط ٢٠١١م بعد الثورة التونسية والمصرية وبالتزامن مع الثورة الليبية، لغطاً كبيراً يتّصل بنوعية هذا الحراك، ومن يقف وراءه، وما الهدف منه، وكذلك آثار عدداً من التساؤلات حول مصير البحرين، وطبيعة وحجم الدور الإيراني في التطورات اللاحقة. وطُرحت بالتوازي مع هذه التطورات تسريع عملية الاتحاد الخليجي بين دول مجلس التعاون، فيما برز إلى السطح أيضاً اقتراح تحقيق الاتحاد بين المملكة البحرينية والمملكة العربية السعودية.

وفي كل هذه المراحل والمتغيرات، بدا أنّ الجهل بتفاصيل الوضع البحريني كان السمة الأبرز للمتابعين، ولعل الظروف التي اندلع فيها الحراك البحريني، أو بالأحرى استغلاله للثورات التي جرت في عدد من البلدان ليطلق حركته الذاتية، عززت الالتباس لدى هؤلاء المتابعين، فاستسهلوا المقاربة بالمقارنة، معتبرين أنّ ما يحصل في البحرين هو نفس الذي يحصل في الدول العربية الأخرى.

في هذا السياق، تأتي هذه الورقة البحثية لدراسة الوضع البحريني بين الهيمنة الفارسية والاتحاد الخليجي، شارحة علاقة هذه المعطيات بالحراك البحريني الأخير والآفاق المستقبلية للبحرين في ظل هذه الظروف.

وتبرز أهمية الموضوع في كونه يتناول الوضع البحريني في سياق متّصل ومترابط تاريخي وجيو-استراتيجي، وضمن المعطيات الداخلية والخارجية، المحليّة والإقليمية والدولية، كما أنّه يفكك السياسة الجيوبوليتيكية الإيرانية القائمة على التوسع والهيمنة بشكل علمي ومنهجي، ليصل من خلالها إلى الهدف الذي تبتغي هذه الورقة تحقيقه، والمتمثل بالتشخيص المتناسك لحقيقة الحراك البحريني الأخير ضمن إطار أوسع وأشمل، وأكثر ديمومة من حصره في هذا الحدث بحد ذاته، لننفذ من ورائه إلى تحديد الغاية من وراء استهداف البحرين تحديداً من قبل نظام الملالي على مدار أكثر من ثلاثة عقود.

وتكمن الإشكالية في تفسير كون البحرين في عين الاستراتيجية الإيرانية، وهي الدول الصغيرة جداً والفقيرة في الموارد، كما تحاول الورقة في هذا السياق الإجابة على عدد من التساؤلات التي تشكّل جوهر الموضوع والإشكالية الأساسية فيه، ومنها:

- لماذا الاستهداف الإيراني الأكثر شراسة للبحرين تحديداً؟
- كيف يمكن مواجهة هذه السياسات الإيرانية؟
- ما هي الخيارات البحرينية المتاحة؟

وتعتمد الورقة بشكل أساسي على المزج بين أدوات المنهج الوصفي والتحليلي والاستنباطي تبعاً لطبيعة المحاور المذكورة أدناه وبما يتناسب معها، على أن تستجيب في النهاية للتساؤلات البحثية الأساسية المطروحة، والتي تعالجها المحاور التي تتألف منها الورقة البحثية، وهي أربعة محاور أساسية، بالإضافة إلى الخاتمة (عبارة عن توصيات) تتوزع على الشكل التالي:

أهمية البحرين الجيوستراتيجية في الخليج العربي :

ويتناول هذا القسم أهمية البحرين من الناحية الجغرافية، من حيث الموقع في الخليج العربي، كما بالنسبة إلى النظام الإيراني من حيث السياسة باعتباره عضواً في مجلس التعاون الخليجي، ودولياً بحكم أنها تستضيف قاعدة بحرية للأسطول الخامس الأمريكي.

البحرين والسياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران:

ويتناول هذا القسم توصيفاً تحليلياً للسياسات الجيوبوليتيكية التوسعية الإيرانية بشكل عام، ومن ثم إسقاط هذا التحليل على توجهاتها تجاه الخليج العربي بشكل عام، وبعدها موقع البحرين في هذه السياسات التوسعية الإيرانية بشكل خاص.

آليات وأدوات الاختراق الإيراني للبحرين:

ويتناول هذا القسم الأدوات والآليات المستخدمة من قبل إيران في تنفيذ السياسات الجيوبوليتيكية تجاه البحرين على مختلف الأصعدة الدينية والاجتماعية والسياسية، وضمن هذا المحور يتم التطرق إلى الحراك البحريني والدور الإيراني فيه.

البحرين وخيار الاتحاد الخليجي في مواجهة إيران: ويتناول هذا المحور مفهوم الاتحاد الخليجي بشكل عام وهدفه، ودور البحرين التاريخي في الدفع باتجاه تحقيقه، وتقييم الاقتراح الأخير بتحقيق اتحاد سعودي - بحريني ، ومدى فعالية هذا الاقتراح في مواجهة التهديدات الإيرانية وتحقيق التوازن بين السياسات الداخلية والخارجية.

خاتمة: (تتضمن توصيات مباشرة).

أهمية البحرين الجيوستراتيجية في الخليج العربي:

البحرين دولة صغيرة من حيث المساحة، وهي أصغر الدول العربية، كما أنها الدولة الأصغر أيضاً في الشرق الأوسط. تبلغ مساحتها حوالي ٦٦٥ كلم مربع فقط، وعدد سكانها حوالي الـ ٧٣٨ ألف نسمة، في حين تبلغ مساحة إيران على سبيل المثال مليوناً و٦٤٨ ألف كلم مربع وبعدها سكان بلغ حوالي ٧٠ مليون نسمة، وهي مقارنة أولية ثنائية مهمة حتى يتم فهم المخاوف البحرينية بشكل أكبر في إطار البحث الذي نتناوله.

وهي مقارنة أولية ثنائية مهمة؛ حتى يتم فهم المخاوف البحرينية بشكل أكبر في إطار البحث الذي نتناوله.

اشتهرت البحرين بداية لكونها واحدة من أقدم دول المنطقة من حيث استخراج النفط، فقد تم حفر أول بئر نفطي فيها في عام ١٩٣١م. لكنها اليوم ليست لاعباً مهماً في مجال النفط، فخلال الثلاثين سنة الماضية تراجع إنتاج النفط في البحرين بشكل دراماتيكي لينخفض بنسبة ٩٠٪ تقريباً من ٤١ ألف برميل للنفط يومياً في العام ١٩٨٩م، إلى ٣٤٤٠ برميل نفط يومياً فقط في العام ٢٠٠٩م وهو ما يوازي تقريباً حوالي ٠,٢٪ من مجموع صادرات النفط من الشرق الأوسط^(١).

(١) انظر:

JIM FINK, Bahrain Crisis is Important for One Reason: Saudi Arabia, investingdaily, 16-3-2011:=

وخليج عدن.^(١)

من الناحية الجيو-سياسية تشرف المملكة البحرينية على إيران والساحل الإيراني، وبالتالي فهي بمثابة رادار لرصد المخاطر القادمة من هذا البلد، سيما في ظل الأطماع التوسعية وسياسة الهيمنة التي يحاول نظام الملالي فرضها على منطقة الخليج العربي وبوابته البحرين وعبر بلاد الشام وبوابتها العراق.

وفي هذا الإطار، يتساءل كثيرون لماذا البحرين دوماً؟ ولماذا التدخل الإيراني في البحرين هو الأكثر إصراراً ووضوحاً؟ ولماذا المحاولات الإيرانية للإطاحة بالحكم هناك منذ السبعينيات؟ حتى إن البعض يعتقد، وبسبب تكرار الرواية حول الخطر الإيراني على البحرين، أن هناك مبالغة في الموضوع، وأن الموضوع يتم اختلاقه بين فترة وأخرى لأهداف خارجية تماماً عن إطاره، لكن نظرة فاحصة لأوضاع البحرين الداخلية كما لأهميتها الجيو-استراتيجية وربطها بأهداف وطموحات إيران المعلنة والصريحة في الخليج العربي وبمشروعها الإقليمي سيساعد على فهم الإشكالية بشكل أفضل.

فالبحرين مهمة لإيران في هذا الإطار لعدة نقاط:

- البحرين النقطة الأضعف في الخليج العربي والخاصرة الرخوة لمجلس التعاون، والهدف الأسهل ضمن قائمة الأهداف الإيرانية في المنطقة.
- اتصال البحرين بعدد من المواضيع والقضايا ذات الأهمية الجيو-استراتيجية بحيث من الممكن أن يشكل سقوطها الحجر الذي سيدرج بقية أحجار الدومينو في الخليج.
- اتصالها مع السعودية برّياً عبر الجسر الذي يربط البلدين، وإمكانية انتقال الاضطرابات

(١) انظر على سبيل المثال:

Bridget Kendall, Why Bahrain matters to Britain, BBC, 19-2-2011:

<http://www.bbc.co.uk/news/uk-12513135>

وعلى الرغم من أن البحرين لا تتمتع بميزات نفطية وغازية كما هي حال شقيقاتها في الخليج العربي، إلا أنها بقيت دوماً تحمل قيمة جيو-استراتيجية إقليمية ودولية منذ القدم. بهذا المعنى، فإن البحرين وعلى عكس معظم دول المنطقة لا تمتلك أهمية نابعة من مواردها، وإنما من موقعها الجيو-استراتيجي.

إذ تكمن أهمية البحرين في أنها توفر إمكانية الإشراف المائي على الخليج العربي؛ نظراً لسهولة الرسو فيها والانطلاق منها، كما أنها توفر مزايا عسكرية وأمنية متقدمة فيما يتعلق بحماية الخليج ومراقبة الملاحة، لكونها تقع تقريباً في منتصف الضفة الغربية للخليج العربي، ولذلك فهي على الدوام كانت قاعدة بحرية متقدمة لكل القوى التي مرّت على الخليج عبر العصور، وأهمهم في العصر الحديث بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة التي تحتفظ بمقر أسطولها البحري الخامس فيها بموجب معاهدة ثنائية بين البلدين.

وتكمن أهمية مملكة البحرين أيضاً في كونها تقع جغرافياً في مواجهة إيران وبين قطر والسعودية، ومرتبطة بالآخيرة بجسر استراتيجي يؤمن التواصل البري بين البلدين. ضمن هذا الإطار تحظى المملكة بأهمية على الصعيد الدفاعي، إذ تعتبر البحرين مع قطر مركزاً متقدماً في عمق الخليج العربي للدفاع عن الضفة الغربية منه وعن مجلس التعاون الخليجي تحديداً، وتستطيع أن تعمل كمحطة إنذار مبكر متقدمة تجاه المخاطر القادمة من الضفة الشرقية للخليج العربي.

من الناحية الأمنية أيضاً، تعتبر مركزاً استراتيجياً مهماً لمن يستطيع أن يتركز فيها للانطلاق باتجاه آسيا الوسطى أو باتجاه شمال إفريقيا؛ لكونها في الوسط تقريباً، ناهيك عن دورها كمنصة لإطلاق المبادرات الهادفة إلى مكافحة القرصنة في الخليج وبحر العرب

=<http://www.investingdaily.com/11210/bahrain-crisis-is-important-for-one-reason-saudi-arabia>



هذه الأهمية تجعل البحرين في عين الاستراتيجية الإيرانية الإقليمية والسياسات الجيوبوليتيكية في الخليج العربي، ومن دون فهم أسس هذه الاستراتيجية الإيرانية، وهذه السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية سيكون من الصعب فهم طبيعة الاستهداف الإيراني للبحرين وهدفه الذي يتخطى بطبيعة الحال حجم ودور البحرين بحد ذاته.

البحرين والسياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران في الخليج العربي:

اكتسبت السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران منذ نشوء الإمبراطورية الفارسية وإلى اليوم نزعة الهيمنة والسيطرة حتى أصبحت جزءاً أساسياً من

سرياً خاصة إذا كانت ذات طابع طائفي-سياسي وهو الخليج الذي يحسن النظام الإيراني إشعاله والاستفادة من نتائجه، كما تخبرنا التجارب في عدد من البلدان من بينهم العراق، ولبنان، واليمن.

- إمكانية تأثير الوضع فيها على دول أخرى في مجلس التعاون لها عناصر مشتركة قد تتأثر بها (اللوبي الإيراني)، لعل أبرزها الكويت.
- وجود الأسطول الأمريكي البحري الخامس في البحرين؛ حيث المقر العام لهذه القوات، وارتباط ذلك بأهمية الخدمات التي تقدمها البحرين كمنصة مائية في موقع جيو-استراتيجي في الخليج العربي، في مقابل الحماية من التهديدات الخارجية، وفي هذه الحالة هي إيران.⁽¹⁾

=and Saudi Arabia, Strafor, 8-3-2011:

www.stratfor.com/weekly/20110307-bahrain-and-battle-between-iran-and-saudi-arabia

(1) انظر على سبيل المثال:

George Friedman, Bahrain and the Battle Between Iran =

إليه إيران دائماً؛ لتكون مختلفة عن محيطها، معتقدة أنها تمثل الخط القويم في الإسلام.^(٢)

وتدفع هذه المرتكزات الثقافية والدينية إيران إلى السعي دوماً للمحافظة على هذا التميز عن المحيط، ونتيجة لهذا الشعور بالتفوق والتميز، يتولد لديها نزعة للتوسع والسيطرة والهيمنة؛ مدفوعة بمنطق الفوقية والاستعلاء.^(٣)

وتتعرض هذه المعطيات على سياسة إيران الخارجية تجاه محيطها الإقليمي، ويلاحظ في هذا الإطار تركيز إيران على المنطقة العربية، وعلى الخليج العربي تحديداً، رغم أنها تقع في تقاطع جيوبوليتيكي-استراتيجي يشمل منطقة آسيا الوسطى، القوقاز، آسيا الصغرى، جنوب آسيا، غربي آسيا (المنطقة العربية). ويعود السبب في ذلك إلى أن منطقة الخليج العربي تعد بالنسبة إلى الجانب الإيراني بمثابة مجال حيوي استراتيجي رخو يتيح لها ممارسة سياستها التوسعية من جهة، ولكون هذه المنطقة تعدّ الأضعف من حيث القابلية للاختراق.

فالكتل المحيطة بإيران تحدّ من طموحاتها، نظراً لموازاتها في القوة أو تفوقها عليها في كثير من الأحيان. إذ تحد إيران من الشمال الغربي الكتلة التركية التي توازيها في القوة البشرية، وتتفوق عليها اقتصادياً وعسكرياً، ناهيك عن أن أنقرة عضو في حلف شمال الأطلسي.

ومن الشرق والمنطقة الجنوبية-الشرقية، تحد إيران الكتلة الباكستانية والأفغانية، والأولى دولة نووية، والثانية مقبرة للإمبراطوريات دون أن ننسى آنتد الأفغان الذين حكموا إيران في فترات تاريخية سابقة.

أما منطقة وسط آسيا فهي منطقة نفوذ روسي

عقلية الشخصية الفارسية للإيراني، كما هي مظهر من مظاهر الهوية القومية للبلاد، والتي غالباً ما يعبر عنها بشكل غير مباشر حينما لا يكون هناك قدرة على الاستحواذ أو المواجهة، وبشكل مباشر عندما تكون القدرة موجودة.

ولم يأت ذلك عن عبث أو بشكل طارئ بطبيعة الحال، فهو مزيج من العناصر الثقافية التاريخية الفارسية قبل الإسلام، ومن عنصر التشيع والتقية في مرحلة ما بعد الإسلام، وتحديداً ما هو مرتبط منها بالمرحلة الصفوية التي تعبر عن الهوية القومية للبلاد.

فعبير التاريخ كان الإيرانيون (الفرس) يعتقدون دوماً أنهم متفوقون على غيرهم من الشعوب والثقافات، وأنهم أصحاب حضارة تعود إلى آلاف السنين لما قبل الإسلام، وأنهم كانوا أول من أسس الإمبراطوريات وحكم المنطقة، وأن هذا التاريخ يعطيهم الحق في أن يمارسوا تفوقهم الذي يعتقدون به، ليس على مستوى المحيط الإقليمي الضيق، وإنما الأوسع إقليمياً ودولياً.^(١)

هذه الفكرة لم يتخل عنها حكّام إيران على اختلاف أنظمتهم السياسية منذ القدم، مروراً بالشاه، ووصولاً إلى المرشد الأعلى، وهم يركزون دوماً في سعيهم لتحقيق هدفهم إلى عامل التميز عن «الآخر» الذي يجعلهم يعتقدون دوماً أنهم متفوقون «عليه» وأحق «منه» في القيادة والتزعّم. ولذلك نجد أن التميز الإيراني ينطلق دوماً من العامل الثقافي والطائفي.

إذ لطالما عرّفت إيران نفسها في محيطها ارتكازاً إلى عامل اللغة الفارسية والثقافة الفارسية. فالإيرانيون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم متفوقون عرقياً وثقافياً على الشعوب المجاورة، وخاصّة على العرب، أضيف إلى هذا العنصر فيما بعد، البعد المذهبي الشيعي الذي انتشر في العهد الصفوي زمن الشاه إسماعيل الصفوي، والذي أصبح عاملاً آخر من عوامل التمايز الذي تسعى

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Kamran Taremi, Iranian Perspectives on Security in the Persian Gulf, Iranian Studies, volume 36, number 3, September 2003, p:381- 391.

(٢) راجع: علي حسين باكير، ما الفرق بين إيران وإسرائيل؟ السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، دورية مدارات استراتيجية- مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد ٣ مارس- يونيو ٢٠١١، أو علي حسين باكير، السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، على الرابط التالي: <http://alibakeer.maktoobblog.com/1599639/>

(٣) المرجع السابق.

ويحظى الموقع الاستراتيجي للخليج (الفارسي) بأهمية عالية بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية من أبعاد مختلفة: جغرافية استراتيجية، وجغرافية سياسية، وجغرافية اقتصادية، وجغرافية ثقافية، كما يحتل الخليج أولوية في الوثيقة ضمن النظم التحتية الخمسة، وذلك للأسباب التالية كما نصّت عليه: (٥)

- يمثل الموقع الاستراتيجي للخليج (الفارسي) الأولوية الأولى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالمقارنة مع سائر المواقع الخمسة لمنطقة جنوب غرب آسيا، من حيث الجغرافيا الاقتصادية والمحور الأساس للاقتصاد.
- بالنظر إلى حاجة العالم المتزايدة للطاقة وهيمنة إيران على الخليج (الفارسي) ومضيق هرمز، ومن ناحية أخرى وجود ١٤٪ من احتياطات النفط و ٢٠٪ من احتياطات الغاز، كل هذا سيرفع من قدرة إيران على المساومة في المستقبل.
- من حيث الجغرافيا الثقافية تتكون الأغلبية الساحقة من سكان هذه المنطقة من الناطقين باللغة الفارسية والشيعية، وهذا في حد ذاته من الممكن أن يعمق من نفوذ إيران في هذه المنطقة ونجاح نموذج الديمقراطية الدينية - لعل المقصود هنا بهذا المصطلح حكم الولي الفقيه ورجال الدين في النظام السياسي - كنموذج محلي وديني في هذا النظام في العراق سيكون مباشراً بنفوذ معنوي متزايد لإيران في هذا النظام.

وفي هذا الإطار تبدو البحرين الحلقة الأضعف خليجياً بدورها، إذ تتعامل إيران معها بمنطق المحافظة التابعة لها^(٦)، وهنا يبرز دور العاملين اللذين تحدثنا

وصيني، واللعب فيها على الوزن الثقيل يعني مواجهة كل منهما، وهي معادلة ليست لصالح إيران. وعليه فالممر الوحيد لممارسة النفوذ الإيراني والنزعة التوسعية يقع دائماً باتجاه العراق ومنطقة الخليج العربي التي تعتبر المجال الحيوي لإيران.^(١)

وقد أكدت هذا التحليل الاستراتيجية الإيرانية التي ترتكز على الخطة العشرينية، والتي وضعت منطقة الخليج العربي على رأس أولويات السياسة الإيرانية وتحقيق الطموح الإقليمي. وفقاً للوثيقة^(٢) فإن إيران تقع في مركز خمسة نظم إقليمية تحتية هي «شبه القارة، والشرق الأوسط العربي، والخليج (الفارسي)^(٣)، والقوقاز، وآسيا الوسطى»، وترتبط مع هذه النظم استراتيجياً على ساحتي الحضارة الإيرانية والإسلامية. وتضيف الوثيقة أنه حتى تستطيع إيران الوصول إلى مكانة إقليمية أفضل ولعب دور أكبر، يتحتم عليها أن تحدد وضعية محيطها وأولوياتها فيما يخص النظام الإقليمي.

وتكمن أهمية هذه الوثيقة في كونها تشكّل الرؤية الاستراتيجية لإيران، وتم إعدادها بعد عمل مضمّن، وتم التصديق عليها أيضاً من قبل مجلس الخبراء، وباركها الخامنئي ودعا جميع الوزارات وأجهزة الدولة ومسؤوليها إلى السير في إطارها ما استطاعوا، وتعديل برامجهم بما يتناسب معها.^(٤)

(١) المرجع السابق.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الوثيقة التي تحدث عنها القائد السابق للحرس الثوري ونقل أجزاء واسعة منها، انظر: محسن رضائي بازتاب، إيران والفكر الإقليمي، (الصدى) ٢٦/٣/٢٠٠٥، نقلته: مختارات إيرانية العدد ٥٨ - مايو ٢٠٠٥.

كما نقلت صحيفة كيهان (الدنيا) الإيرانية في عددها ٤-٤-٢٠٠٧ ملخصاً واسعاً عن الوثيقة وقدمتها، متوافراً على الرابط التالي:

www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=17106&lang=

(٣) إيراد هذا المصطلح هو للأمانة العلمية في النقل، ولا نوافق عليه من الأساس ولا نبتاه، وإنما نستخدم الخليج العربي.

(٤) للمزيد عن الوثيقة انظر: محسن فرمهيئي فراهاني، دراسة آليات تحقيق أهداف الوثيقة المستقبلية العشرينية لإيران حتى عام ١٤٠٤هـ/ =

= ٢٠٢٥م في مجال ثقافة التضحية والشهادة، موقع شاهد نويد الإيراني:

<http://navideshahed.com/ar/index.php?Page=definition&UID=246986>

(٥) نفس المرجع السابق.

(٦) انظر: KanranTaremi, Op. Cit

(٧) نظام الملالي يذهب في التطرف القومي والنزعة التوسعية أبعد =

قوي؛ من أجل إخراجها من المعادلة الإقليمية واستخدامه كمنصة لضمان المصالح الإيرانية، وذلك عن طريق السيطرة الدائمة عليه عبر وسطاء. (وهو الأمر الحاصل اليوم).

• طرد الولايات المتحدة (وأي قوة أخرى قد تحل محلها) من الخليج العربي على اعتبار أنها تقف عائقاً في وجه سيطرة إيران المطلقة على الخليج، بالإضافة إلى أن هناك إمكانية دائمة لاعتبارها تهديداً دائماً للمصالح الإيرانية بشكل عام، أو عقد صفقة معها للعمل نيابة عنها.

• إخضاع المملكة العربية السعودية؛ على اعتبار أنها المنافس الوحيد المتبقي في حينه، والذي يحول دون السيطرة الإيرانية الكاملة على الخليج وبسط نفوذها وتأثيرها عليه. (من أكبر الدول العربية سوريا والعراق تحت السيطرة الإيرانية، ومصر يجري العمل على تحييدها على الأقل إن لم يكن جذبها، وبالتالي لم يتبق سوى السعودية عائقاً).

السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار: كيف سيستطيع النظام الإيراني تحقيق كل ذلك للوصول إلى الهدف النهائي بأقل كلفة وجهد وبأعلى فعالية ممكنة؟ الجواب يكمن في البحرين!

البحرين هي الخاصرة الرخوة كما سبق وذكرنا، وهي المفصل الضعيف، ونقطة الضعف القاتلة على مستوى الخليج العربي، وهي ساحة الامتحان لميزان القوى الإقليمية الإيرانية-الأمريكية-السعودية، وهي مؤهلة لأن تكون موقع الاختراق الرئيس لحملة التخريب الإيرانية؛ نظراً لعاملين أساسيين:

• الأول وجود طبقة موالية لنظام الملالي لا يستهان بها ومتنوعة ومنفتحة على مختلف الاختصاصات وتحت عناوين متعددة: دينية وسياسية واجتماعية،

عنهما، الثقافي والطائفي، الفارسي والشيوعي في سياسة إيران الخارجية.

يكمن الهدف الإيراني الاستراتيجي في السيطرة على منطقة الخليج العربي، وهو هدف يكاد يرجع في جذوره إلى مرحلة البابليين، وانتزاع الاعتراف بها كقوة إقليمية شرعية، وبمصالحتها الحيوية في العراق والخليج والمنطقة من بعدها بشكل عام. فغطاء الشرعية هنا مهم بالنسبة لإيران، وهو يعني إقرار دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة - المعني الأول - نظراً لأنها القوة الأولى في العالم ونظراً لسيطرتها على الترتيبات التي تجرى في الخليج العربي.

ولأن هذه المنطقة فيها ثلاثة لاعبين كبار هم العراق، والسعودية، والولايات المتحدة، فإن تحقيق هذا الهدف يستلزم ثلاثة أمور مركزية:^(١)

• إسقاط العراق كقوة منافسة وكحائط صد للبوابة الشرقية للعالم العربي، والحيلولة دون قيام عراق

= مما ذهب إليه نظام الشاه. بل إن العديد من المسؤولين الإيرانيين الرفيعي المستوى اعتبروا أنّ الشاه خان إيران بتنازله عن البحرين، ولا يكف الرسميون عن التذكير دوماً بذلك بين فترة وأخرى، ومن هؤلاء «حسين شري عتمداري» مستشار المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، ومدير تحرير صحيفة «كيهان» شبه الرسمية، الذي يعتبر «أنّ البحرين جزء من الأراضي الإيرانية، وأن المطلب الأساس للشعب البحريني حالياً هو إعادة هذه المحافظة إلى الوطن الأم والأصلي» أي إيران الإسلامية. ومثله «علي أكبر ناطق نوري» عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام والرئيس السابق لمجلس الشورى الزبيري «أن مملكة البحرين تابعة تاريخياً لبلاد فارس، وأنها الولاية ١٤ من إيران». وتعكس هذه المواقف الرسمية المنكرة عقلية الهيمنة الإيرانية وعقدة التاريخ الشبيهة بالعقدة الإسرائيلية التي تبني عليها مطالبها التوسعية دوماً.

(١) انظر على سبيل المثال:

George Friedman, Bahrain and the Battle Between Iran and Saudi Arabia, Strafor, 8-3-2011:

www.stratfor.com/weekly/20110307-bahrain-and-battle-between-iran-and-saudi-arabia

وحقوقية وثقافية.

- أما الثاني فعدم تمتع البحرين بالحصانة الدولية التي يوفرها عادة عامل الثروة النفطية، وكونها تعتمد اعتماداً كبيراً على القطاع المصرفي، فهذا يزيد من هشاشتها عند التعرض لأزمات خارجية.
- استهداف البحرين من قبل إيران يوفّر الكثير من المزايا لنظام الملالي، فإسقاط النظام يعني السيطرة عليها عملياً من قبل القوى الموالية للولي الفقيه.

وهذا يعني إعطاء دفعة جديدة للتشيع الصفوي في المنطقة بعدما أخذ زخمه الأول مع حزب الله، والثاني مع سقوط نظام صدام حسين. هذا الشعور بالقوة لدى الأقلية الشيعية في المنطقة

والخليج قد ينتقل مباشرة إلى دولتين هي الكويت وعمان لا سيما أنّ التحضير فيها لمشاكل داخلية كان في أوجّه ما يعني:

- انهيار الاستقرار، وتعميق الانقسام الطائفي، وتعزيز قوة اللوبيات الإيرانية القادرة على العمل بفاعلية في ظروف كهذه، وبالتالي زيادة نفوذ إيران على هذه المناطق وسيطرتها على القرار النهائي فيها.

- نتيجة لحالة عدم الاستقرار وسيطرة إيران على هذه المناطق، فإن الوجود الأمريكي فيها سيكون مهدداً من الأساس. بمعنى آخر، إسقاط النظام البحريني والمجئي بنظام موال لإيران سيؤدي إلى انسحاب الأسطول الأمريكي من البحرين وتغيير مقر قيادته.

- انتقال المشكلة إلى الكويت وسلطنة عمان يعني أنّ القواعد الأمريكية هناك أيضاً لم تعد آمنة وقد يلحقها نفس المصير، وستصبح قطر معزولة، ما يعني أنّ البيئة الإقليمية لم تعد صالحة لتواجد أمريكي في ظل التبدّل الجيو-سياسي السريع على أرض الواقع، وهو الأمر الذي لا يتيح المجال للتفكير أو القيام برد فعل، خاصة إذا لم تكن واشنطن مستعدة لذلك أو لديها قرار مسبق بعدم المواجهة.

استهداف البحرين من قبل إيران يوفّر الكثير من المزايا لنظام الملالي، فإسقاط النظام يعني السيطرة عليها عملياً من قبل القوى الموالية للولي الفقيه، وهذا يعني إعطاء دفعة جديدة للتشيع الصفوي في المنطقة بعدما أخذ زخمه الأول مع حزب الله، والثاني مع سقوط نظام صدام حسين.

وبهذا تكون طهران أطاحت بكل المعادلة الإقليمية والتوازن في المنطقة بضربة واحدة وجّهت إلى البحرين، فتم طرد الأمريكي وإخراج السعودي من المعادلة،

والسيطرة على العراق، وبذلك تستتب الهيمنة المطلقة لنظام الملالي على الخليج برمته وتكرس إيران قوة وحيدة.

وهنا تكمن أهمية البحرين في الاستراتيجية الجيو-سياسية الإيرانية، وعلى هذا الأساس يكون الاستهداف الدائم للمنامة.

آليات وأدوات الاختراق الإيراني للبحرين:

يغفل كثيرون أثناء مقاربتهم للخطر الإيراني أنّ طهران ليست بحاجة إلى تغيير ميزان القوة في المنطقة من خلال تعزيز القوة التقليدية للقدرات العسكرية، أو من خلال ممارسة هذه القوة التقليدية بالأحرى، فهي تعتمد على القدرات اللاتناظرية في أغلب الأحيان، وكيفيتها تعزيز دعم عملياتها التضليلية التي تقوم أساساً على الاعتماد المتزايد على أذرع متعددة تابعة لها ومنتشرة في المنطقة، وتتجز أعمال

الخارجية، ويقول: «أدى دخول عنصر التشيع في إنتاج السلطة والسياسة في الشرق الأوسط عام ٢٠٠٣م إلى تقوية دور نفوذ إيران في القضايا السياسية والأمنية للمنطقة، ومن ذلك الحضور الفعال والمصيري في قضايا العراق ولبنان، والشرق الأدنى بشكل عام»^(٤).

ووفقاً لبرزكر، فمكون التشيع قد يشكل عنصر سلطة وطنية إيرانية يُستخدم ضمن إطار تقوية الاهتمام الإقليمي. علماً بأن الاستفادة من هذه المكونة تصبح معتداً بها عندما تكون هذه المكونة في خدمة المصالح القومية الإيرانية، كما يقول، وليس للأهداف الآنية.

والاستفادة من عنصر التشيع في تنظيم السياسة الخارجية الإيرانية مع العراق نموذج على ذلك، فتقوية عنصر التشيع في صناعة السلطة العراقية كان له الدور المؤثر في خفض التهديد الفوري الأمني الأمريكي بين الأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م. كذلك فإن تقوية عنصر التشيع في صناعة السلطة العراقية، وتحويل العراق إلى دولة صديقة ومتحالفة مع إيران في المنطقة يحد من التهديد المستقبلي، وله دور مهم في تقوية مكانة إيران في الترتيبات (السياسية - الأمنية) للخليج العربي، في العلاقة مع أمريكا وسائر دول العالم العربي. لهذا فإن تقوية هذه المكونة ضمن إطار القضايا الإقليمية يمكنه أن يزيد في مكانة إيران الإقليمية والعالمية، وهو أصل يبرر منطلق تقوية الإقليمية في سياسة إيران الخارجية^(٥).

إذاً، التشيع جزء أصيل في اختراق مكونات الدول العربية والخليجية في السياسة الإيرانية. وإذا ما أسقطنا هذه المعطيات على الحالة البحرينية، سنرى أن إيران تعتمد في تنفيذ هذه السياسة الجيوبوليتيكية على تفكيك الهدف «البحرين» من الداخل عبر نقل المعركة والمشاكل إلى قلبه، والمدخل الأول هو الانقسام على الأولويات وعلى الأهداف وعلى السياسات، والأهم تحقيق الفرز الطائفي على قاعدة المصالح الإيرانية.

على الصعيد الديني تعد التبعية أو التقليد للمرجع مشكلة أساسية في التعامل مع الشيعة في العالم

طهران بالوكالة لتزعزع الأمن والاستقرار في الخليج.

يقول كيهان برزكر^(١) -وهو مدير لمركز أبحاث إيراني على صلة بوزارة الخارجية الإيرانية وموجه للعالم العربي وله فرع مموه في لبنان تحت اسم آخر-: «هناك ثلاثة توجهات أساسية في سياسة إيران الخارجية الإقليمية، هي: التوجه الجغرافي والجيوبوليتيكي، والتوجه (الثقافي - التاريخي)، والتوجه العقائدي و(السياسي - الأمني)^(٢)».

ويضيف أن تواجد إيران الفاعل في القضايا الإقليمية يؤدي إلى تثبيت الدور (السياسي - الأمني - الاقتصادي) لإيران في المنطقة، ويزيد من الأهمية الاستراتيجية لإيران في النظام العالمي.

في المقابل فإن التركيز على الإقليمية، وتوسيع العلاقات ضمن إطار العناصر (السياسية - الأمنية - الثقافية - الاقتصادية) مع شعوب ودول المنطقة يتيح الفرص لأداء دور ونفوذ (اقتصادي - سياسي أمني) إيراني في المنطقة، كما أنه يحد من المخاطر الأمنية المحتملة في المستقبل، وفي النهاية يزيد من قدرة إيران على التحرك في مجال العلاقة مع الدول الكبرى، وخاصة أميركا^(٣).

لكن وفي نظرة فاحصة على منطلق التحالفات، ومن هم الشعوب، ومن هي الدول التي يدعو إلى التعامل معها، سنجد أنه يتحدث عن العنصر الشيعي في المركب السياسي - الثقافي، وعن الحكومات الموالية لإيران على قاعدة التبعية والناجمة عن صعود التشيع السياسي كحكومة العراق، وأيضاً حزب الله في لبنان، والحوثيون، والمعارضة البحرينية، وأينما وجدت مثل هذه الحالات.

إذ يعتبر أن العقيدة الشيعية والسلطة الوطنية هي مكون أساس من مكونات «الإقليمية» في سياسة إيران

(١) التقاه كاتب هذه السطور أيضاً في بيروت شخصياً.

(٢) انظر: كيهان برزكر، مكانة «الإقليمية» في سياسة إيران الخارجية، فصلية العرب وإيران، عدد ٢٦، السنة ٨، شتاء ٢٠١١م.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

عام ١٩٧٤ أي بعد سنتين فقط من قدومه إلى البحرين! يقود المدرسي ما يعرف باسم التيار الشيروازي، وكان قد أسس عام ١٩٧٩ الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وهدفها الإطاحة بنظام الحكم وذلك بعدما تم تنصيبه ممثلاً شخصياً للإمام الخميني في البحرين، وعمل بعدها ضمن سياسة تصدير الثورة الإيرانية وإنشاء أفرع حزب الله في عدد من البلدان العربية والخليجية.^(٢)

في تلك الفترة قاد المدرسي حملة دعم الخميني في البحرين واستنهاض الشيعة، والإعداد لكفاح مسلح ضد النظام البحريني، فتم اعتقاله وبعدها تم إطلاق سراحه وطرده، فتوجه إلى إيران حيث تم تنصيبه كمسؤول عن القسم العربي في إذاعة الجمهورية الإسلامية في إيران مشرفاً على برنامج الإذاعة الموجه إلى منطقة «الخليج الفارسي» بهدف تعبئة وتحريض الشيعة على التمرد ضد الحكم، وقد استمر حتى سنوات التسعينيات في التحريض على محاولات انقلابية متعددة.^(٣)

والمفارقة أن طرد المدرسي لاقى ارتياحاً آنذاك من قبل التيار الدعوي الشيعي الذي يمثل آية الله عيسى القاسم على اعتبار أن القاسم تخلص من منافس قوي في الشارع البحريني وخلت الساحة له ولتيار الدعوي، إذ أدى طرد المدرسي إلى إضعاف التيار الشيروازي، وتخلص الدعويون بالتالي من منافس لهم على الجمهور الشيعي. ويعتبر آية الله الشيخ عيسى القاسم الآن الأب الروحي للمعارضة وللحراك البحريني الأخير، وهو الآخر مرتبط بإيران ارتباطاً وثيقاً كما سنرى.^(٤)

(٢) انظر عن علاقة المدرسي بإيران:

Ali Alfoneh, Between reform and revolution: Sheikh Qasim, the Bahraini Shi'a, and Iran, American Enterprise Institute, 12-7-2012:

<http://aei.org/outlook/foreign-and-defense-policy/regional/middle-east-and-north-africa/between-reform-and-revolution-sheikh-qasim-the-bahraini-shia-and-iran/>

(٣) نفس المرجع السابق.

(٤) انظر عن علاقة القاسم بإيران:

Mehdi Khalaji, Iran's Policy Confusion about Bahrain, The Washington Institutr for Near East Policy, policywatch 1823, 27-7-2011:

العربي، ومنه البحرين بطبيعة الحال، وتزيد هذه المشكلة وتستفحل بعنصرين أساسيين: أولهما عندما يكون المرجع غير عربي، وثانيهما عندما يكون ممن لا يفصل الدين عن السياسة في خطابه وممارسته. وتتجلى هاتان الصفتان بشكل خاص في العلاقة بين النظام الإيراني والمقلدين لرجالاته بالأصالة أو لأولئك التابعين لهم بالوكالة أو بالقرب والمناصرة.

فالتقليد هنا لا ينحصر ببعده الديني التعبدية، وإنما الاقتصادي والاجتماعي، والأخطر السياسي. ففتشاً على الصعيد السياسي والوطني مسألة الولاءات المتعددة أو الولاء للخارج على حساب الداخل، ويفتح الباب أمام تنفيذ أجنداث خارجية خاصة عندما يطال الأمر مواضيع مثل الانتخابات والتصويت للأشخاص والبرامج السياسية والموقف من الآخر، سواء أكان خصماً سياسياً أو طائفيًا، والموقف من قضايا محلية، والموقف من النظام الحاكم، أو عندما تصدر فتاوى بالتظاهرات والإضرابات والاعتصامات، أو المقاطعة أو التحريض والتهجم... إلخ. وهو يصح تشبيهه حينها بعلاقة عميل بمشغليه في الخارج يتلقى منهم الأوامر والتعليمات وما عليه إلا أن يطيع.

ولو نظرنا إلى الطبقة الدينية والسياسية والاجتماعية والحقوقية والنشطاء الممثلين للمعارضة الشيعية البحرينية اليوم، وإلى أبرز هذه الرموز التي تقود الحراك المعارض تحت شعار الثورة البحرينية لرأينا بشكل موضوعي وقاطع مدى الارتباط العضوي بينها وبين النظام الإيراني، خاصة أنه ليس وليد هذه اللحظة وإنما التراكم التاريخي، وهو ما يعطي مصداقية عالية للقائلين بوقوف إيران وراء ما يحصل في البحرين.

آية الله السيد هادي المدرسي^(١) على سبيل المثال -أو ما يعرف باسم مرشد الثورة البحرينية- واحد من أهم هذه الرموز، وكان قد حصل على الجنسية البحرينية

(١) للمزيد من التفاصيل حول سيرة المدرسي، راجع: عباس ميرزا المؤمن، السيد هادي المدرسي يعتبر العقل المدبر، جزء مستل بتصرف من كتاب ضخامة التراث ووعي المفارقة:

<http://bahrainonline.org/showthread.php?t=295533>

عربي» فيسمونه «خليج»^(١)

كما تشير وثائق مكتشفة حديثاً، إلى أنّ الشهابي -والذي غالباً ما يكون مصدرًا للمؤسسات الحقوقية في الخارج عن البحرين- كان يعمل لمدة ١٣ عاماً في لندن في مكاتب تبين أنها تابعة للحكومة الإيرانية وهي تتفق عليها.^(٢)

مع الإصلاحات السياسية التي أجريت عام ٢٠٠٢، ظهر هؤلاء وظهرت هذه المجموعات السياسية القديمة بأسماء جديدة، فقد عادت الدعوة بقيادة الشيخ سلمان تحت مسمى جامعة الوفاق الوطني الإسلامية، وعاد التيار الشيرازي بعدما حول اسمه من الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين إلى جامعة العمل الإسلامي، وأسس الشيخ قاسم مجلس العلماء الإسلامي عام ٢٠٠٤.^(٣)

تعد التبعية أو التقليد للمرجع مشكلة أساسية في التعامل مع الشيعة في العالم العربي ومنه البحرين بطبيعة الحال، وتزيد هذه المشكلة وتستفحل بعنصرين أساسيين أولهما عندما يكون المرجع غير عربي، وثانيهما عندما يكون ممن لا يفصل الدين عن السياسة في خطابه وممارسته. وتتجلى هاتان الصفتان بشكل خاص في العلاقة بين النظام الإيراني والمقلدين لرجالاته بالأصالة أو لأولئك التابعين لهم بالوكالة

في العام ١٩٩١، سافر القاسم إلى مدينة قم لمواصلة دراسته في الفقه والشريعة للحصول على مرتبة آية الله، وقد ترافق ذلك من قيام إيران باستقطاب طلاب شيعة من البحرين تحديداً على مدى السنوات اللاحقة، لدرجة أنّ عدد الطلاب البحرينيين في قم زاد عن نظيره في النجف بخمسة أضعاف تقريباً عام ٢٠٠٩م.^(٤)

ومن المثير للاستغراب أنّ القاسم التقى هناك في قم شاباً يدعى الشيخ علي سلمان الذي تحول اليوم إلى زعيم الحركة البحرينية المعارضة «الوفاق» التي تقود الحراك الأخير! درس سلمان في قم منذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٢، وقد قام القاسم بتوكيله بأن ينوب عنه في إمامة صلاة الجمعة، وهذا دليل على مدى الثقة به. تم اعتقال سلمان في ديسمبر عام ١٩٩٣ وحتى يناير ١٩٩٥ خلال أحداث التسعينيات، وانتقل بعدها إلى لندن.^(٥)

واليوم، نفس الشخصيات ونفس الوجوه ونفس الأدوار ونفس الخطط ونفس الأهداف تؤديها هذه الجماعات لإيران، ولكن تحت مسمى «ثورة البحرين» وشعار الحرية

ومرة أخرى نرى التواصل بين جميع الرموز التي تمثل المعارضة اليوم وبين دورها التخريبي السابق. ففي لندن، التقى علي سلمان بسعيد الشهابي ومنصور الجمري مؤسسي حركة أحرار البحرين الإسلامية (ملاحظة: الاسم بالإنكليزية هو أحرار البحرين، يعني محرّف حتى لا يجذب الحساسيات). والشهابي من المعارضين الذين يقولون علناً: إنّ البحرين ليست عربية وإنما احتلها العرب من إيران! ويدافع عن المنطق الإيراني والمسؤولين الإيرانيين الذين يقولون: إن البحرين محافظة إيرانية، شأنه في ذلك شأن كل الشخصيات القيادية السابقة التي ورد ذكر اسمها أعلاه؛ حيث إنهم لا يعترضون على تسمية خليج فارسي ولكنهم يتحفظون على «خليج

(٣) انظر على سبيل المثال لا الحصر: مقابلة أجريت مع الشهابي على قناة بي بي سي في برنامج تحت عنوان «في الصميم»، متوافر نسخة عن المقابلة هنا:

www.youtube.com/watch?v=yUykjafMWqY&noredirect=1

(٤) انظر:

- Elliot Abrams, Iran and the Bahrain Opposition, The Atlantic, 1-9-2011:

www.theatlantic.com/international/archive/2011/09/iran-and-the-bahrain-opposition/244403/

- Tom Harper, Files link Activist to Iran regime, Standard, 30-8-2011:

www.standard.co.uk/news/files-link-activist-to-iran-regime-6437913.html

Ali Alfone, Op. Cit.

(٥) راجع:

www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/irans-policy-confusion-about-bahrain

Ali Alfone, Op. Cit.

(١) راجع:

(٢) المرجع السابق.

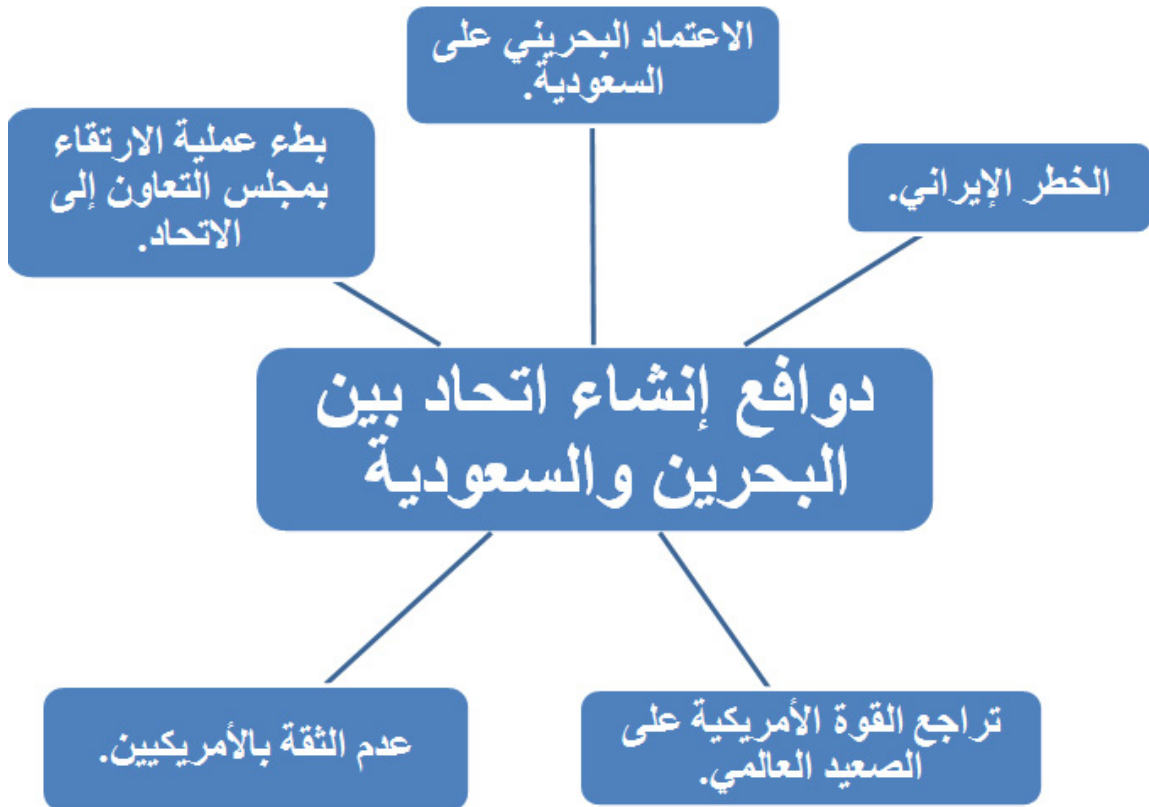
البحرين وخيار الاتحاد الخليجي في مواجهة إيران:

يعتبر مجلس التعاون الخليجي الذي يضم الدول العربية الخليجية الست المطلة على الخليج العربي نواة تشكيل الاتحاد الخليجي المرجو بين هذه الدول، ومن المعروف أنّ ولادة مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ جاءت كرد فعل على المخاطر الخارجية لا سيما الخطر الإيراني والقصور في القدرات الأمنية والعسكرية الفردية لكل دولة من هذه الدول في مواجهة إيران.

ويجسد المجلس صيغة تعاونية إقليمية تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دوله في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين

والديمقراطية استغلالاً لما يجري في ساحات عربية أخرى، ولكن لأهداف مختلفة تماماً يتحدث عنها تاريخ هؤلاء أنفسهم بالوثائق والدلائل، وليس من الصعب إدراك ذلك لكل من درس البحرين، لكن الطارئ عليها لا سيما من الغرب لا يستطيعون أن يميزوا، فتري اللبس عندهم ظاهراً، وهو سبب من أسباب المشكلة الحالية أيضاً في التعامل مع الأزمة.

باعتقاد النظام السياسي في البحرين، أنّ مشكلة من هذا الحجم مرتبطة بإيران لا يمكن تجاهل خطرها، وأحد الحلول التي من شأنها أن تعزل هذا الخطر أو تحيده هو تفعيل الاتحاد الخليجي أو إنشاء اتحاد ثنائي مع المملكة العربية السعودية على أن تتضمن إليه باقي دول مجلس التعاون في وقت لاحق.



حقل أبو سعة النفطى السعودى؛ حيث تحصل على نصف الإنتاج تقريباً وهو ما تقدره بعض التقارير الاقتصادية أيضاً بـ ٧٠٪ من عائدات البحرين الحكومية. وهناك من يرى أن مزيداً من التقارب من السعودية على قاعدة مدروسة قد يحول البحرين إلى هونغ كونغ المنطقة، سيما مع اعتمادها على قطاع الصيرفة والمال، في وقت تستطيع فيه السعودية أن تعوض مواطن الضعف السابقة الذكر.^(٣)

٢- الخطر الإيراني: ويشكل تهديداً استراتيجياً حقيقياً للمملكة البحرين، لا يتعلق فقط بأمن وسيادة واستقرار البحرين، وإنما بمصير البحرين كدولة من الأساس، خاصة في ظل دعاوى اعتبار البحرين محافظة إيرانية يجب استردادها، وفي ظل التهديد السياسى والأمنى وحتى الاجتماعى كما رأينا في الحراك الأخير، والذي هو حقيقة استمرار مسيرة المحاولات الإيرانية الدائمة للإطاحة بنظام الحكم في البحرين منذ الاستقلال. وما يزيد من هذه المخاطر عدم وجود أي نوع من أنواع التوازن الذاتى للقوى، وهو ما يضطر البحرين للجوء إلى عناصر وأطراف أخرى لمحاولة موازنة إيران أو دفع خطرهما، وبطبيعة الحال السعودية تأتي على رأس قائمة التوجهات البحرينية، خاصة أن بقية الدول الخليجية صغيرة، وتكاد تعاني نفس المشكلة مع إيران، وإن بنسب مختلفة.

٣- تراجع القوة الأمريكية على الصعيد العالمى:

من الواضح أن واشنطن دخلت مع نهاية حقبة بوش الابن مرحلة هبوط في قوتها على الصعيد العالمى تعمقت مع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م،

مواطنى دول المجلس.^(١)

ومن هذا المنطلق، فإن العمل على رفع درجة التعاون إلى الوحدة بين دول المجلس يستعد أمراً طبيعياً في ظل السياق التاريخي والقانوني، وهو أمر غير مرتبط بتطورات آنية أو لحظية في هذا الوقت أو ذاك. لكن التأكيد عليه وتسريع عملية تحقيق الوحدة ترتبط من دون أدنى شك بالتطورات الداخلية والإقليمية التي تمس مواضيع حساسة تتعلق بالمخاطر السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية والعسكرية الداخلية والخارجية التي تتهدد دول المجلس.

في هذا الإطار، لم يكن مستغرباً اقتراح العاهل السعودى الملك عبد الله بن عبد العزيز بالانتقال من «مرحلة التعاون»، إلى «مرحلة الاتحاد في كيان واحد»، وهو الأمر الذي وافق على دراسته قادة دول المجلس في ختام القمة الدورية التي عقدت في الرياض في ١٩/١٢/٢٠١١م، وتشكيل لجنة لدراسة الملف للوصول إلى صيغة اتحادية مقبولة.^(٢)

وتزامن انعقاد القمة التشاورية في الرياض في أيار ٢٠١٢م مناقشة الاقتراحات حول هذا الموضوع مع اقتراح سعودى وبحرينى بالتوجه إلى إنشاء اتحاد بين المملكتين؛ على اعتبار أن هناك حقائق وظروفاً موضوعية تدفع إلى إنجاز هذا الاتحاد الآن، منها:

١- الاعتماد البحريني على السعودية: وهو اعتماد كبير؛ لمحدودية مواردها أولاً، ولوقعها الجغرافي ثانياً، ولضعفها الكبير في الميزان الجغرافي والديموغرافي والاقتصادي مقارنة بالدول المجاورة ولا سيما إيران. لقد أدى ربط البحرين بجسر بري بالسعودية إلى منحها مزيداً من الثقة والاستقرار، كما تعتمد البحرين بحسب العديد من التقارير على

(١) راجع: نص النظام الأساسى لدول مجلس التعاون الخليجي:

www.gcc-sg.org/indexfc7a.html?action=Sec-Show&ID=1

(٢) الملك عبد الله يدعو دول التعاون للانتقال إلى مرحلة الاتحاد،

صحيفة الرياض، ٢٠-١٢-٢٠١١:

www.alriyadh.com/2011/12/20/article693340.html

(٣) انظر:

Micheal Stephens, Gulf Union or Merge? Assessing Calls for a Saudi and Bahrain – Led Gulf Union, Open Democracy, 12-5-2012:

www.opendemocracy.net/michael-stephens/gulf-union-or-merger-assessing-calls-for-saudi-and-bahrain-led-gulf-union

التهديدات الإيرانية أو تحييدها على الأقل.

وقد ردت إيران بزيادة تدخلها بالشأن الخليجي العربي كما بشأن البحرين مدعية عبر عدد من النواب أن البحرين تريد أن تعود إلى الأصل إلى الأرض الأم إيران! مذكرين بأنها كانت المحافظة ١٤ من إيران!!^(٢) هذا السلوك إنما يؤكد للبحرين كما لدول الخليج أن التدخلات الإيرانية لن تتوقف إلا في حال وجود تجمع قوي يقف في وجهها.

صحيح أن الاتحاد بين البحرين والسعودية قد يسد الشغرات التي تسعى مملكة البحرين إلى سدّها من خلال خطوة كهذه، لكنّ المسارعة في تنفيذ هذا التصوّر في ظروف كهذه وخلال وقت قصير قد يكون لها تداعيات وانعكاسات سلبية غير محسوبة كما يرى البعض، ومنها:

١- فشل عملية الاتحاد بين المملكتين في حال حصوله بعد تطبيقها سيعني انهيار فكرة الاتحاد الخليجي برمته، سواء كان ذلك ناجماً عن التسرّع في التطبيق، أو عن عدم التوازن بين الطرفين، أو عن التعارض في أشكال الحرية الدينية أو الاجتماعية أو السياسية، أو لأي سبب آخر.

٢- بسبب عدم التوازن بين السعودية والبحرين واعتماد البحرين شبه الكلي على الرياض في هذه المعادلة، فإن عدداً من الأطراف تتخوف من أن يكون موضوع الاتحاد مجرد منصّة لتسهيل سيطرة السعودية على الخليج، أو أن يكون منصّة لاتحاد غير متكافئ علماً أن دعوى كهذه ليس لها أساس متين، على اعتبار أن السعودية بهذه الدول أو من دونها قوة إقليمية، وأنّ الفارق شاسع بينها وبين الآخرين.

٣- الخوف من عدم فعالية الاتحاد. إذ هناك تخوّف من أن يبقى الاتحاد بين المملكتين مجرد عنوان عريض

الأمر الذي دفع إلى التركيز على القضايا الداخلية، في محاولة لاستعادة الوضع إن لم يكن فقط تخفيف سرعة الهبوط، وهو ما يحاول أوباما فعله منذ استلامه للسلطة. هذا التراجع يجعل الولايات المتحدة غير عازمة على المواجهة العسكرية فضلاً عن الدخول في حروب. ومع تفضيلها تسليم إدارة بعض المناطق على الصعيد العالمي إلى لاعبين إقليميين أو تشاركهم على الأقل في تحمل الأعباء، فإن هذا يزيد من فرص إمكانية حصول صفقات لا سيما في الخليج العربي بين واشنطن وإيران وتكون بالتالي على حساب دول الخليج العربي، وفي طليعتهم البحرين التي ترى أنها قد تتحول إلى ضحية لهذه الصفقات الإقليمية.^(١)

٤- عدم الثقة بالأمريكيين: لعامل عدم الثقة بالأمريكيين دور كبير في توجه البحرين إلى السعودية من جهة، وفي توجه السعودية إلى تسريع حالة الاتحاد بين دول الخليج من جهة أخرى، أو على الأقل بين السعودية والبحرين كخطوة أولى. فقد أثبتت الوقائع التاريخية والحالية أن الأمريكيين قد يتخلون عن حلفائهم في أي لحظة ودون سابق إنذار ويغيرون وجهتهم من ضفة إلى أخرى، وهو ما يعني أن الاعتماد على واشنطن في مسائل حساسة كالأمن القومي، ورهن مصير البلاد بأكمله لها، ليس بضمانة على الإطلاق، وهو أحد العوامل التي سرّعت في تفعيل قوات درع الجزيرة.

٥- بطء عملية الارتقاء بمجلس التعاون إلى الاتحاد: إن مسيرة الارتقاء بمجلس التعاون بطيئة وبشكل غير مبرر، ولذلك فإن اقتراح الاندماج أو الوحدة بين البحرين والسعودية وفقاً لما يعتقد كلا البلدين قد يكون مدخلاً لتسريع انضمام باقي دول المجلس.

وقد لاقت الدعوة إلى الاتحاد بين المملكتين اعتراضاً شرساً من قبل إيران، وهي دلالة أخرى على مدى أهمية الاتحاد والنتائج التي قد يخرج بها، لا سيما إزاء مواجهة

(١) انظر: علي حسين باكير، الثورات العربية والسياسات الأمريكية تجاه إيران، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٦- ٢٠١١م.

(٢) راجع:

Saudi – Bahraini Gulf union opposed by Iran, GCC states, Ahram, 31-5-2012:

<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/43355/World/Region/SaudiBahraini-Gulf-union-opposed-by-Iran,-GCC-stat.aspx>

مناصب عليا رفيعة.

٣- عدم الاستجابة إلى سياسة الابتزاز المتعلقة بوقف أو منع التجنيس للمستحقين وفق القانون، خاصة أنّ المعارضة، التي تستخدم هذا الملف شّماعاً لاستهداف النظام سياسياً، تتجاهل أنّ عدداً كبيراً من الشيعة هم من المجنسين، بل إنّ رموزاً لهم كما سبق وذكرنا في الورقة البحثية حصلوا على الجنسية البحرينية في أسرع عملية عبر تاريخ البحرين، والمفارقة أنّ هؤلاء الذين يعملون على الخضوع للنظام الإيراني يعيرون الآخرين بأنهم مجنسون، علماً أنّ أحداً من شخصيات أو جمعيات أو جماعات أو تجمعات السنّة لم يعترض على تجنيس الشيعة آنذاك، وذلك لأنهم لا ينظرون إلى الموضوع بنظرة طائفية.

٤- المواجهة الإعلامية: إذ يجب

مواجهة الإمبراطورية الإيرانية التي تبث عبر منافذ إيرانية (تلفزيون، صحافة، إذاعة، إنترنت) ناطقة باللغة العربية أو عبر منافذ عربية بالوكالة (كقناة المنار على سبيل المثال)، وذلك إما من خلال استخدام منافذ إعلامية موجودة، أو من خلال إيجاد أو إنشاء منافذ إعلامية جديدة، واستخدامها ليس في الجانب الدفاعي فقط وإنما في الجانب الهجومي، الذي يركز على إيران والتابعين لإيران بمادة موضوعية لا حاجة للتضخيم فيها؛ على اعتبار أنّ الواقع بما فيه يكفي.

إن الحضور الإعلامي للبحرين كان ضعيفاً على الصعيد الإقليمي والدولي، مقارنة بالمعارضة التي استغلّت كل المنابر الإيرانية لإيصال رسالتها، وقد أثر ذلك على الرأي العام ليس العربي فقط وإنما الغربي أيضاً، وأصبح من الأصعب إقناعه بحقيقة ما يجري.

٥- دعم عمل مجموعات شبابية ومجموعات حقوقية ومجموعات إعلامية ومجموعات تعمل في المجال الإنساني داخل البحرين وخارجها، على أن تبقى في إطار مستقل لكي تكون على قدر عال من الحرفية

يختصر في مراسم الإعلان عنه دون أن يواكب ذلك إجراءات حقيقية تؤكد فعالية مثل هذا الاتحاد، وهو الأمر الذي إن تم سيقودنا إلى النقطة الأولى السابق شرحها أيضاً، خاصة أنّ هناك من يجادل في ذلك. ولذا فإن اقتصار موضوع الاتحاد بين المملكتين على النوايا أو على مجرد الإعلان عن الفكرة دون البحث العميق في التفاصيل قد لا يساهم في حل المشكلة الأساسية التي تعاني منها البحرين، ما يعني أنّ مثل هذه العملية يجب أن تتم بمواكبة إجراءات أخرى أو بعدها، وهو ما سنتطرق إليه في التوصيات.

توصيات:

بسبب محدودية قدرات وموارد مملكة البحرين الذاتية خاصة إذا ما قورنت بدولة مثل إيران على صعيد المقاربة الثنائية الفردية، فإن معالجة

المشكلة الناجمة عن وجود لوبي إيراني قوي مخترق للبنى التحتية الاجتماعية والسياسية والدينية والحقوقية، والذي يفجر الأوضاع كلما سنحت له الفرصة؛ إنما يتطلب إيجاد استراتيجية متطورة متداخلة ومتشابكة العناصر، تعمل على تفكيك الخطر الإيراني وتحصّن البلاد، وتتعامل مع الأبعاد الداخلية الإقليمية والدولية المختلفة للموضوع.

أ- على الصعيد الداخلي:

١- ضرورة العمل على تعزيز مسيرة الإصلاح بشكل دائم ومستمر ومحاربة الفساد؛ لأنه الجاذب الأول للناقمين لا سيما في بلاد فقيرة بالموارد.

٢- تفكيك العامل الشيعي: إذ لا بد من فصل وعزل الشيعة الموالين لإيران، ووضعهم تحت ضغط العزل والنبذ الاجتماعي عن أولئك العروبيين الوطنيين، والعمل على تعزيز الانقسام بينهم على قاعدة الولاء للوطن والتبرؤ من إيران، وتحسين وضع الفئة الثانية وتعزيز مكانتها وتقريبها وتولية الأكفاء منها والثقة

جانب البحرين، والعمل بشكل جماعي عندما يتعلق الأمر بإيران.

٢- تعزيز العلاقات مع الدول الإقليمية التي تنظر إلى إيران كخطر أو كخطر محتمل، خاصة تلك التي تستطيع موازنتها.

٣- تعزيز فكرة الاندماج والوحدة لتعزيز الطاقات من جهة، وكسر معادلة التبعية لإيران لدى البعض والذي يستقوي بها على الداخل.

٤- من المفضل طرح وتفعيل موضوع الاتحاد الخليجي أو مع السعودية على وجه الخصوص في ظروف جيدة ومستقرة نسبياً؛ لكي تأتي من موقع قوة، ولكي لا يفهم من خلال الدعوة إليها أنها موجهة للسيطرة على الشيعة داخل البحرين.

والمصادقية، وتصبح بمثابة مصدر أيضاً للمنظمات الإقليمية والدولية وللصحافة العالمية، ولذلك يفضل أن يكون أعضاؤها من المحترفين الثقة ويتمتعون بمصداقية، وأن يتقنوا فن التواصل مع الغرب ووسائل الإعلام الغربية، وأن يفندوا بطريقة احترافية غير مبالغ فيها توجهات المعسكر الإيراني والتابعين له، خاصة أن الأحداث الأخيرة كشفت مدى تأثير الجماعات البحرينية التابعة لإيران في بث صورة خاطئة عما يجري في البحرين للصحافة والإعلام الغربي، حتى إن بعضهم -من التابعين لإيران كالشهابي ونبيل رجب- كان مصدرًا للمعلومات للعالم الخارجي.

على الصعيد الإقليمي:

١- التحرك ضمن إطار جماعي دوماً؛ نظراً لمحدودية القدرات الذاتية في مواجهة إيران، وإيكال مهمة الرد على إيران للتجمعات الإقليمية والدولية أيضاً إلى

معلومات إضافية

الأسطول البحري الخامس الأمريكي:

هو ذراع البحرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي وبحر العرب وبحر عمان والبحر الأحمر والساحل الشرقي لإفريقيا إلى كينيا جنوبًا، والقاعدة الرئيسية توجد في المنامة بالبحرين في ميناء سلمان، وقائد الأسطول الحالي هو الأميرال مارك فوكس.

المهام الموكلة للأسطول كما تقول أمريكا:

تأمين إمدادات النفط من الخليج إلى الأسواق العالمية، ومراقبة إيران عن قرب، والإشراف على عمليات في الخليج العربي وخليج عمان والبحر الأحمر وأجزاء من المحيط الهندي. كما يشارك بشكل مباشر في العمليات العسكرية في كل من العراق وأفغانستان ومراقبة إيران، ومكافحة ما يسمى "بالإرهاب" والقرصنة في المياه الدولية. وسبق أن صرح الأدميرال وليم غورتي -الذي كان قائدًا للأسطول- بأن أمريكا اضطرت للمشاركة في تأمين الملاحة الدولية في منطقة تشكل ٧٥٪ من الصادرات النفطية وتوفر ممرًا مائيًا ملاحيا لمختلف دول العالم، منها ثلاثون دولة لها مصالح استراتيجية هامة. لكن بالطبع هذه هي الأهداف المعلنة من قبل أمريكا، لكن الجميع يعلم ما هي الأهداف الأخرى.

تواجد الأسطول في المنطقة:

لكن التواجد الحقيقي لهذه القوة كان منذ عام ١٩٩١م بعد الغزو الصدامي للكويت، حيث تجمعت الأساطيل الأمريكية والغربية في المنطقة للحرب على العراق، وكان أكثر تواجد للقوات البحرية في المنطقة في عام ٢٠٠٣م أثناء الحرب على العراق أيضًا التي أدت إلى إسقاط صدام.

بدأت البحرية الأمريكية العمل في مشروع لتوسيع القاعدة البحرية التي تضم مقر الأسطول الخامس الأمريكي في ميناء سلمان شرق المنامة بتكلفة تقدر بحوالي ٥٨٠ مليون دولار تؤمنها البحرية الأمريكية بالكامل. ونُقل عن السفير الأمريكي لدى المنامة آدم إيرلي قوله: «إن اتجاه الولايات المتحدة إلى تطوير مرافقها العسكرية في المنطقة يقدم رسالة مفادها أن (لا تراجع عن التزام أمريكا بحفظ أمن واستقرار الخليج العربي)». وأضاف أن المشروع يشكل أحد أوجه الاستثمارات الأمريكية في البحرين، لا سيما بالنظر إلى تكلفة المشروع.

جاء في بيان صادر عن الأسطول الخامس الأمريكي أن مشروع التوسعة يشمل أربع مراحل، ويقام على مساحة ٧٠ فدانًا (نحو ٢٨ هكتارًا) على أن يستكمل في عام ٢٠١٥م.

وأضاف البيان أن «مشروع التوسعة يضم مرفق بنية تحتية ومركز عمليات وميناء ومساكن للأفراد ومباني إدارية وجسرًا يربط مقر قيادة الأسطول الخامس بمرافق التوسعة الجديدة»، مشيرًا إلى أن المشروع سيتم تنفيذه والإشراف عليه من جانب قيادة الهندسة في البحرية الأمريكية التي تتخذ من نابولي بإيطاليا مقرًا لها.

ونقل البيان عن الضابط المسئول عن القاعدة الكابتن إنريكي سادساد قوله: إن «هذه التوسعة لن تعزز قدراتنا في دعم مهماتنا فحسب، بل ستوفر المرافق والخدمات الضرورية لجنودنا وعائلاتهم والموظفين المدنيين والمتعاقدين معنا، وأضاف أن العمل في المرحلة الأولى من المشروع سيبدأ على الفور وسينتهي في خريف عام ٢٠١٢، فيما ستكمل المرحلة الثانية من المشروع في شتاء العام ذاته، وتشمل ميناء للدوريات الساحلية وآخر للزوارق.

حجم القوة الموجودة:

تتألف القوة البحرية الموجودة في المنطقة عادة من حاملتي طائرات بالسفن المرافقة لها، والقوة الضاربة لطائرات الإف ١٨، ويوجد وحدات من القوات البرمائية المخصصة للتدخل السريع، وتتكون هذه الوحدة عادة من قوات مارينز وسفن هجومية بجانب الفرقاطات والمدمرات الرئيسية، وهليكوبتر مضادة للغواصات، وسفن إنزال، وعربات برمائية، وسفن مضادة للغواصات، وسفن للنقل والإمداد، بالإضافة إلى ١٥ ألف جندي في القاعدة الأرضية في البحرين، وحاملتي مروحيات ومركبات برمائية.

ويُعتبر الأسطول الخامس هو القوة الواضحة والصريحة المواجهة لتهديدات منطقة الخليج العربي [الفارسي]، وهو واحد من أهم أساطيل القوات البحرية الأمريكية المركزية المسؤولة عن العمليات القتالية في الشرق الأوسط، وقد تم إنشاؤه في ٢٦ / أبريل / عام ١٩٤٤م من قبل القوات المركزية في المحيط وتم حله بعد الحرب. وفي الثمانينيات تم إرسال سفن مدمرة وكاشفات ألغام للشرق الأوسط كسفن دعم. وعقب غزو العراق للكويت في ١٩٩٠م تم إرسال أكبر أسطول إلى المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية إلى الخليج لدعم عملية درع الصحراء وعملية عاصفة الصحراء في ١٩٩١م. ثم تمت إعادة بناء الأسطول الخامس بعد حوالي ٤٨ سنة، وهو الآن في منطقة الخليج.

كما تقوم القيادة المركزية للبحرية الأمريكية بالتحكم في جميع العمليات البحرية القتالية في دول المنطقة من خلال مقرها في المنامة بالبحرين. كما تشكل القوات البحرية ما يزيد عن ٧٠٪ من إجمالي الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة كما أن موقع القيادة المركزية للبحرية الأمريكية يعتبر جزءاً لا يتجزأ من قدرة الولايات المتحدة على التحكم الناجح في المشهد السياسي.

وفي ظل الأحداث المتوالية يوماً بعد يوم يظهر دور القيادة المركزية للبحرية الأمريكية في الحفاظ على استقرار المنطقة وردع أي عدوان عليها. بالإضافة إلى انتشار الغالبية العظمى لهذه القوات بالتناوب من جانب المحيط الهادي والمحيط الأطلنطي. وعادةً ما تتكون هذه القوات من طائرات استطلاع، وحاملات طائرات بالسفن المرافقة لها (CVBG)، والقوة الضاربة لها طائرات الإف ١٨، ويوجد وحدات من القوات البرمائية المخصصة للتدخل السريع، وتتكون هذه الوحدات عادة من قوات مارينز وسفن هجومية بجانب الفرقاطات والمدمرات الرئيسية (ARG)، وهليكوبتر مضادة للغواصات، وسفن إنزال، وعربات برمائية، وسفن مضادة للغواصات، وسفن للنقل والإمداد.

المصدر:

مُترجم عن موقع للبحرية الأمريكية على الرابط التالي:

<http://www.navy.mil/index.htm>